اتجاهات المواطنين نحو سن قوانين ردعية خاصة بالمخالفات المرتكبة في مواكب الأعراس

– ولاية باتنة نموذجا-

د. عدودة صليحة
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة اتجاهات المواطنين نحو سن قوانين ردعية خاصة بالمخالفات المرتكبة في مواكب الأعراس، و مدى وجود فروق دالة إحصائيا حسبالسن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، وقد تم اختيار العينة من مجتمع الدراسة الذي يتمثل في مواطنين من ولاية باتنة، والبالغ عددهم 142 فردا، وتم الاعتماد على استبيان اتجاهات المواطنين نحو سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس من تصميم مخبر سيكولوجية مستعملي الطريق "جامعة الحاج لخضر باتنة"، و لقد أسفرت الدراسة على وجود اتجاه إيجابي نحو سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس، و وجود فروق دالة إحصائيا في الإتجاهات حسب متغير السن و الفرق لصالح الأفراد الأكبر سنا، و وجود فروق في متوسطات اتجاهات الأفراد بدلالة الحالة الاجتماعية لصالح المتزوجين، و وجود فروق حسب متغير المستوى الجامعي،لصالح الجامعيين.

Résumé

La présente étude a pour but de connaitre les attitudes des citoyens envers la promulgation des lois répressives qui régissent les cortèges de mariages, et les differences qu'il y a dans les attitudes selon l'âge, la situation sociale et le niveau scolaire. L'échantillon est sélectionné de la communauté de l'étude qui est constituée de citoyens de la wilaya de Batna, d'un nombre de 142 individus .Pour réaliser cette étude, nous avons employé un questionnaire sur les attitudes des citoyens vis à vis de la promulgation des lois répressives régissant les cortèges élaboré par le laboratoire des usagers de la route; les résultatsont abouti a uneattitude positive envers la promulgation de lois répressives dans les cortèges de marriage; et Il y a des différences statistiques dans les attitudes des individus en fonction de la variable d'âge et la différence en faveur des individus plus âgés. Ainsi que cette étude a montré qu'il y a des différences de moyennes de tendances en termes de la situation sociale en faveur des couples mariés, et qu'il y a des différences en fonction de la variable du niveau scolaire.

مقدمة:

لم تعد حوادث المرور المرتكبة في مواكب الأعراس الجزائرية مجرد ظاهرة محصورة يمكن السيطرة عليها بسهولة و يسر، بل أصبحت مشكلة ذات أبعاد خطيرة، نظرا لما ينجم عنها من آثار اجتماعية و اقتصادية و بيئية خطيرة، تنعكس سلبا على كل أفراد و شرائح المجتمع، و رغم الجهود الحكومية و المؤسسات و الهيئات و الجمعيات للحد من التزايد المستمر في أعداد الحوادث و آثارها و نتائجها السلبية، إلا أنها لم تستطع التحكم في تداعياتها، و ذلك نظرا لعدم الحزم في تطبيق التدابير اللازمة في مثل هذه المناسبات من باب عدم إفساد بهجة الموكب، و لذلك ففكرة سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس أصبحت ضرورة حتمية يطالب بها الرأي العام، خاصة إذا علمنا أن القوانين المرورية يجب ان تكون مدعومة من كفاءات عالية من رجال ضبط النظام وبجزاءات مدروسة من الرأي العام، و لا يمكن للنظام أن يكون فعالا ما لم يكن الرأي العام مساندا له، و ما لم تكن العواقب التي تنتج عن مثل تلك المخالفات معروفة، و ما لم تكن الفوائد المجنية في حال ضبطها معلومة.

أولا: الإشكالية

تشكل قضية المرور في الوقت الراهن أهمية خاصة في العالم العربي والجزائر تحديدا نظرا للمآسي التي تخلفها حوادث الطرقات، إذ قد ينجم عنها تكلفة اقتصادية تقدر بالملايير سنويا من الناتج المحلي، ويعد فقدان العنصر البشري هو الأهم نظرا للآثار الاجتماعية الخطيرة كالإعاقات المستديمة و عدم القدرة على العمل، إضافة إلى الاضطرابات النفسية المتمثلة خاصة في الضغوط النفسية و آثارها.

ولكون أغلبية الدراسات والإحصاءات أثبتت أن العامل البشري هو السبب الرئيسي فيها فقد كان التوجه في البحث عن السلوكات التي يتبعها السائق في حركة المرور ضرورة ملحة لما نتج عنه من خرق لقوانين المرور وهذا ما لاحظناه من تجاوزات خطيرة في مواكب الأعراس،من إفراط في السرعة إلى اصطفاف العشرات من السيارات على الطرق الرئيسية و احتكارها للطريق و عرقلتها حركة المرور، إضافة إلى ممارسة بعض السلوكيات الغير آمنة خاصة من طرف الشباب الذين يستغلون موكب العروس لإظهار قدراتهم العالية في السياقة و لجلب الانتباه بحركات استعراضية بالسيارة متمايلون يمينا ويسارا ، زد على ذلك أن بعضهم يخرجون رؤوسهم و أجسامهم من نوافذ السيارات ليعبروا عن فرحتهم، كما أنه ما بات يميز مواكب الأعراس هو مرافقة بعض الخيالة و الدرجات النارية لها، و التي أصبح حضورها من باب الضرورة،...

إن هذه المعضلة التي نواجهها اليوم ما هي إلا نتاجا لسلوكياتنا المتمردة التي تجاوزت كل النظم و الأعراف و التقاليد، و عدم الإلتزام بقواعد النظام السائدة في المجتمع بشكل عام، و من جهة أخرى فهي ترجع إلى عدم الحزم في تطبيق النظام من باب عدم إفساد بهجة و موكب العرس، خاصة في ظل فشل الحملات التربوية و التوعوية في التقليص من حجم حوادث المرور، و عليه، و نظرا لهذه الممارسات الخطيرة فإنالإجراءات الردعية قد تحد من انتشار ظاهرة الاستعراض في مواكب العرس، و المقصود هنا بالقوانين الردعية تلك الجزاءات و العقوبات المفروضة على المرتكبين للمخالفات المرورية في مواكب الأعراس، كفرض الغرامات المالية، و سحب رخصة السياقة، السجن، ...و غيرها من الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تردع مرتكبي سلوكات خطر، و تجعلهم يعزفون عن تلك التصرفات التي أصبحت و كأنها جزء من ثقافتنا المرورية.

وهذا ماجعل الباحثة و بطلب من جهات الدرك الوطني (باعتبار أن الباحثة عضو في مخبر سيكولوجية مستعملي الطريق) تبحث عن سلوكات الخطر الأكثر انتشارا في مواكب الأعراس والتي تفرعت منها الدراسة الحالية في محاولة للبحث عن اتجاهات المواطنين نحو سن قوانين ردعية، إذ يعتبر موضوع الاتجاهات من المواضيع القيمة في ميدان البحوث النفسية الاجتماعية ، بوصفه وسيلة للتنبؤ بسلوك الأفراد ، أي تتم الاستعانة به للكشف مسبقا عما يمكن أن يفعلوه في موقف معين، لأن الاتجاه إذا لم يحدد السلوك فإنه على أقل تقدير يعبر عن خاصية لأنماط سلوكية بعينها يستدل عليها من استجابات الفرد نحو موضوع الاتجاه كما يؤثر بدرجة كبيرة في التفكير الاجتماعي.

و في هذا الصدد يرى (Fishbein,M et Ajzen,I, 1975)[1] في نظريته السلوك المبرر أن نية الشخص لتبني سلوك معين يتحدد بمواقفه حيال هذا السلوك و معتقداته الخاصة بعواقب هذا السلوك أي ما يترتب على هذا السلوك من نتائج إيجابية أو سلبية و تقييمه لنتائج أفعاله (موقف شخصي) [2]، زد على ذلك إدراكه للمعايير الاجتماعية الواردة في ثقافته أو المتبعة في مجتمعه حول سلوك ما، أي إدراك الشخص للضغط الإجتماعي المفروض عليه لأداء الفعل أو عدم أدائه[3].

فالإتجاهات تعتبر كدوافع للسلوك، إذ تعتبر نواتج عملية التنشئة الإجتماعية، حيث يكون كل فرد اتجاهات نحو الأفراد و الجماعات و المواقف و الموضوعات الإجتماعية، و بذلك يمكن القول أن كل ما يقع في المحيط البيئي للفرد يمكن أن يكون موضوع اتجاه من اتجاهاته، فبالرغم من أهمية الاتجاهات إلا أن تناولها لقضايا تخص المجتمع قليلة وخاصة إذا حاولنا أن نركز توجهنا على مشكلة الدراسة الراهنة في التعرف على اتجاهات المواطنين نحو سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس ، إذ لم تحظى هذه المواضيع بالدراسة المعمقة، لذا كان الدافع لإجراء الدراسة الحالية هو معرفة آراء العينة نحو التشديد في العقوبة للمخالفين لقوانين المرور أثناء إحياءهم للعرس و لا سيما أن هذه الظاهرة تشهد تساهلا من طرف أعوان الأمن من باب عدم إفساد فرحة وبهجة الأسر.

و بناءا على ما سبق نطرح التساؤلات التالية:

1. ما هو الإتجاه السائد لدى المواطنين نحو فكرة سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس؟.
2. هل توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات العينة نحو سن قوانين ردعية حسب المتغيرات التالية (السن، الحالة الاجتماعية و المستوى التعليمي)؟.

ثانيا: الفرضيات:

1. لدى المواطنين اتجاه ايجابي نحو فكرة سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس.
2. توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات العينة نحو سن قوانين ردعية حسب المتغيرات التالية (السن، الحالة الاجتماعية و المستوى التعليمي).

ثالثا: الأهداف:تتمثل أهداف الدراسة في:

1. استطلاع اتجاهات العينة نحو فكرة سن قوانين ردعية خاصة بمواكب الأعراس (ايجابية أم سلبية).
2. الكشف عن الفروق في اتجاهات العينة نحو سن القوانين الردعية حسب المتغيرات التالية (السن، الحالة الاجتماعية و المستوى التعليمي).

رابعا: الأهمية: يعد موضوع الاتجاهات من المواضيع الجديرة بالدراسة والبحث، وخاصة إذا كانت الدراسة الحالية تتناول الاتجاهات نحو سن قوانين ردعية، إذ قد يستفيد من الدراسة المسؤولين العاملين في إدارة المرور و الهيئات المسؤولة على أمن الطرقات من خلال معرفة نتائجها والأخذ بها، كما تفيد الباحثين في مجال السلامة المرورية للتنبؤ.

-بناء استبيان اتجاهات المواطنين نحو سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس.

خامسا: تحديد مصطلحات الدراسة:

- **الاتجاهات:** اكتسب مفهوم الاتجاه قيمة كبيرة في ميدان البحوث النفسية الاجتماعية، بوصفه وسيلة للتنبؤ بسلوك الأفراد، ولقد تعددت التعاريف التي تناولت الاتجاهات وفيما يلي بعضا منها:

- تعريف **البورتAllport**: الاتجاه هو حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تكونت خلال التجارب السابقة التي مر بها الإنسان ، والتي تعمل على توجيه الاستجابة نحو الموضوعات والمواقف التي لها علاقة بها.[4]

هذا و قد استعمل **مظفر الشريف** كلمة الإتجاه ليشير إلى العنصر الأساسي لما أنشئ اجتماعيا في الإنسان، فالإتجاه في تعريفه هو المكونات الأصلية للأنا فهو الإنتاج الأخير لعملية التنشئة الاجتماعية، و لعلاقة الإنسان اليومية مع الأشخاص الآخرين و تفاعله داخل الجماعة و نظرته إلى نتاج الثقافة و مكوناتها.[5]

ويرى **تيسر و مارتين (Tesser & Martin)** أن الإتجاهات ترجع إلى تقييم الفرد لكل الحقائق المكونة لعالمه الإجتماعي الذي يعد بمثابة امتداد لكل أفعاله نحو ما يفضله أو لا يفضله ، و كذلك نحو الموضوعات و الأفكار و الأشخاص و الجماعات و كل عنصر من عناصر هذا العالم الاجتماعي.[6]

- **إجرائيا:** هو ميل نفسي مكتسب عند السائق مرتبط بخبراته السابقة وبمعاييره والقيم السائدة في مجتمعه بحيث تكفل استجابته نحو موضوع سن القوانين سواء بالقبول أو الرفض، و يستدل عليه في الدراسة الحالية من خلال الدرجة الكلية المتحصل عليها من خلال تطبيق استبيان الإتجاهات من إعداد الباحثة.

- **مكونات الاتجاه**: للاتجاه ثلاث مكونات وهي:

- **المكون المعرفي لاتجاه المواطنين نحو القوانين الردعية** : يتضمن الأفكار والمعلومات والخبرات التي يتعرض لها الفرد (المواطن) أثناء موكب العرس ، والتي تؤثر في وجهة نظره نحو القوانين.

-**المكون الوجداني** : الذي يشير إلى النواحي الشعورية أو الانفعالية التي تظهر وتحدد مدى رغبة المواطن في الاستمرار في تلك السلوكات أو تركها .

- **المكون السلوكي**: فيمثل ميل ونزع المواطن نحو الاستجابة العملية نحو سن القوانين إما بالتفاعل الايجابي لتقبل القوانين أو بتحاشي اللوائح والقوانين المرورية بأي صورة من الصور.

- **موكب العرس**: وهو عدد من السيارات الكثيرة التي تتجاوز أحيانا 50 سيارة المعدة لإحضار العروس تتوسطه الخيالة وفرق أصحاب البارود.

- **القوانين الردعية:** و تشمل الجزاءات و العقوبات المفروضة على المرتكبين للمخالفات المرورية في مواكب الأعراس، كفرض الغرامات المالية، و سحب رخصة السياقة، السجن، ...و غيرها من الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تردع مرتكبي سلوكات خطر، و تجعلهم يعزفون عن تلك التصرفات التي أصبحت و كأنها جزء من ثقافتنا المرورية.

- **العوامل المؤدية إلى وقوع السائق في المخالفة:**تبرز ثلاث سلوكيات للسواق عند تحليل أقوال المخالفين،**الأول** و هو فعل غير حسن، إلا أنه غير متعمد من جراء غياب الذهن أو شروده وقت الضلوع في المخالفة، **الثاني** و يتضمنالأخطاء نتيجة سوء التقدير في القيام بعمل صحيح دون الوصول إلى النتيجة الصحيحة، كالفشل في إدراك الإشارة الخضراء، **الثالث** و الذي يشتمل على المخالفات وذلك عند التعمد في مخالفة النظام. و بينما لا يشكل السلوك الأول خطورة تذكر فإن الآخرين يشكلان خطورة جلية على المجتمع. و هناك جملة عوامل تشجع السائق على المخالفة او تردعه:

1. مدى احتمال ضبط السائق من قبل رجل الأمن.
2. مدى احتمال عقوبة السائق و درجة تلك العقوبة.
3. مقدار الجزاءات المالية المترتبة على العقوبة.
4. الضغط الاجتماعي و نظرة المجتمع اتجاه المخالفة.
5. احتمال الضلوع في إصابات اتجاه نفسه و اتجاه الآخرين.
6. مدى الاستفادة من الوقت المكتسب.
7. خطورة تضرر المركبة.[7]

- الجانب التطبيقي:

أولا: منهج الدراسة:تم استخدام المنهج الوصفي المقارن للإجابة على فرضيات الدراسة وقد تمت المعالجة الإحصائية عن طريق حزمة العلوم الاجتماعية SPSS 20 .

ثانيا:حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تحدد إجراء الدراسة الميدانية على عينة من المواطنين القاطنين بولاية باتنة.

- الحدود الزمنية:لقد امتدت دراسة بحثنا رسميا في الفترة الممتدة من 2016/2015، و التي من خلالها حددنا موضوع بحثنا بالضبط، ووضعنا الفرضيات بناءا على مالاحظناه في أرض الواقع، ثم قمنا بجمع المعلومات حول الموضوع، و تحديد العينة، وتطبيق المقياس للتأكد من الفرضيات.

- **الحدود البشرية:**

- **عينة البحث و خصائصها:** تم اختيار العينة من مجتمع الدراسة الذي يتمثل في مواطنين من ولاية باتنة، و البالغ عددهم 142 فردا (69 ذكر، 73 أنثى) تراوح المدى العمري بين (18 إلى 60 سنة) بمتوسط عمري قدر ب 28,44 وانحراف معياري 10,18، و فيما يلي عرض لخصائص العينة، حسب العمر، المستوي التعليمي، و كذلك الحالة الإجتماعية.

الجدول (1) يبين الخصائص الديمغرافية للعينة

	خصائصها	العدد	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30	67	%47.1
	أكثر من 30	75	%52.8
الحالة الاجتماعية	أعزب	95	%66.9
	متزوج	47	%33.1
المستوى التعليمي	غير جامعي	77	%54.2
	جامعي	65	%45.8

يتضح لنا من خلال الجدول أن عدد الأفراد الذين تقل اعمارهم عن 30 سنة بلغ عددهم 67 فردا أي ما يمثل 47.1%، أما الأكثر من 30 سنة فقد بلغت نسبتهم 52.8%، أي ما يعادل 75 فردا، في حين أنه حسب المستوى التعليمي فكانت النسبة الأكبر لغير الجامعيين (أمي و ابتدائي ومتوسط وثانوي) بنسبة 54,2% بفارق 9,4% عن الجامعيين .أما فيما يخص الحالة الإجتماعية، فإن شريحة العزاب استحوذت على أكبر نسبة، إذ بلغت 66.9 %، أي ما يعادل 95 فردا، في حين مثلت فئة المتزوجين 33.1 %، أي ما يعادل 47 فردا.

ثالثا: أدوات الدراسة:

- **استبيان اتجاهات المواطنين نحو سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس:**لقد تم تصميم أداة الدراسة من قبل مخبر سيكولوجية مستعملي الطريق "جامعة الحاج لخضر"وذلك بهدف معرفة اتجاهات المواطنين نحو سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس، وتعود مبررات إعداده إلى انعدام الاختبارات التي تقيس الجوانب المراد دراستها، في حدود اطلاع الباحثة، وقد تم بناء استبيان للدراسة من خلال استخراج أهم سلوكات الخطر المنتشرة، والتي من خلالها تم بناء استبيان الاتجاهات الخاصة بسن القوانين الردعية.

رابعا: الخصائص السيكومترية لأدوات القياس:

- **ثبات المقياس Reliability:** تم حساب ثبات المقياس بمعامل الفا كرونباخ والذي بلغت قيمته 0.84 وبالتالي فالمقياس يتمتع بثبات مرتفع.

- **صدق المقياس:** تم حساب الصدق عن طريق **الصدق التمييزي**، أين تم استخدام عملية المقارنة الطرفية بين متوسطات درجات ما نسبته 27% من أفراد العينة من ذوي الدرجات المرتفعة، مع نفس النسبة من الأفراد ذوي الدرجات المنخفضة وتم حساب اختبار **T**لدراسة مدى تمييز المقياس بين المجموعتين وأوضحت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعة ذات الدرجات العالية وبين المجموعة ذات الدرجات المنخفضة (**19.47=T**) عند مستوى دلالة 0.01. وهذا يعني ان المقياس يتميز بصدق جيد.

خامسا: عرض و تفسير و مناقشة نتائج الدراسة: فيما يلي عرض و تفسير و مناقشة النتائج المتحصل عليها حسب فرضيات الدراسة:

عرض و تفسير و مناقشة نتائج الفرضية الأولى:لدى المواطنين اتجاه ايجابي نحو فكرة سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس.

جدول (3): الاتجاه السائد لدى عينة الدراسة (سلبي أم ايجابي).

الاتجاهات	العدد	النسبة المئوية %
سلبية (اصغر من 40)	37	26,1
ايجابية (اكبر من 40)	105	73,9
المجموع	142	100

من خلال النتائج المبينة في الجدول (3) نجد أن الاتجاهات الايجابية هي المسيطرة على العينة حيث بلغت النسبة قيمة 74 % في حين الاتجاهات السلبية بلغت 26% ، و عليه فالنتيجة الحالية تبين وجود اتجاهات ايجابية نحو سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس، مما يعني تحقق الفرض الأول، أي أنه "لدى المواطنين اتجاه إيجابي نحو سن قوانين ردعية في مواكب الأعراس"، و يمكن تفسير هذه النتيجة إلى وعي أفراد العينة بطبيعة سلوكات الخطر المنتهجة من طرف السائقين و المرافقين لموكب العرس، و التي غالبا ما تتسم باللامبالاة، و الأنانية و الإعتداء على أحقية الآخر في استعمال الطريق دون اكتراث لحركة المرور التي يمكن أن يعرقلها، فهو ينظر إلى الطريق على أنها ملك للموكب فقط، و له حرية التصرف و الميل بسيارته كما يشاء، و ليس لأحد الحق أن يفسد فرحته، و بالتالي فهو ينظر لحركة المرور تبعا للظروف الراهنة المرتبطة بمتغيرات شخصيته و تفريغ مكبوتاته في مثل هذه المناسبات مما ينجر عنه سلوكات خطيرة، قد تكون نهايتها تحول الموكب إلى مأتم.

و بناءا عليه فإن سن قوانين ردعية في مثل هاته الحالات يعتبر إجراء وقائي فعال خاصة في ظل عدم جدوى الكثير من الأساليب الأخرى المعتمدة للحد من هذه الظاهرة كالحملات التوعوية مثلا، أو البرامج التي تبثها الإذاعة و التلفزيون. وبما أن العينة احتوت نسبة كبيرة من الجامعيين والذين لديهم الإدراك والفهم الجيد لخطورة السلوكات المنتهجة في المواكب، هذا ما جعل نسبة تأييد القوانين الردعية يأخذ منحى ايجابي، لأنهم أكثر إدراكا لقوانين الوقاية والعقوبات، وعلى دراية كافية بسيكولوجية السائق، وكيفية التعامل معه في مثل هاته الحالات، خاصة وأننا نعلم أن جل من يرتكبون هاته السلوكيات الخطرة هم من فئة الشباب والمراهقين، والتي غالبا ما تتسم بحب المغامرة و المجازفة.

- عرض و تفسير و مناقشة نتائج الفرضية الثانية: توجد فروق في الاتجاهات نحو سن القوانين الردعية حسب متغير السن، الحالة الاجتماعية و المستوى التعليمي:

جدول (4): يوضح الفروق في الاتجاهات نحو سن القوانين الردعية حسب متغير السن.

السن	العدد	المتوسط	الإنحراف المعياري	T	الدلالة
سلبي	73	23,30	5,69	3,73	0.01
ايجابي	69	30,26	10,79		

من خلال معطيات الجدول (4) يتضح لنا أن قيمة ت هي 3.73 وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة 0,01 وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بدلالة السن، بمعنى أن الأفراد ذوو الاتجاه الايجابي نحو سن القوانين الردعية في مواكب الأعراس لديهم متوسط عمري قدر ب 30.26 اكبر من ذوي الاتجاه السلبي الذي قدر ب 23.30 وهذا يعود بنا إلى تفسير النتيجة بأن السن يلعب دورا كبيرا في سلوكات الخطر.

فالراشدين أكثر إدراكا لخطورة ما آلت إليه مواكب الأعراس في السنوات الأخيرة من استعمال للبارود و العدد الكثيف للسيارات و الدراجات النارية، و التي تعتبر دخيلة على العادات و الأعراف السائدة في مجتمعاتنا إلى التباهي باستعراضات الخيالة و التمايل بالسيارات، كل ذلك أدى إلى دق ناقوس الخطر لدى هاته الفئة من مستعملي الطريق مما جعلهم يطالبون بتجنيد كل الإمكانيات المتاحة للتخفيف من حجم مآسي مواكب الأعراس، بما في ذلك سن قوانين ردعية من قبيل فرض الغرامات المالية و سحب رخص السياقة و منع استخدام البارود، و كذا تحديد مسار خاص لمواكب الأعراس، إلى المطالبة بتحديد عدد السيارات، و فرض قانون خاص بسن تصريح لتنظيم مواكب الأعراس، إلى غير ذلك من الإجراءات التي من شأنها أن ترتقي بسلوكيات الأفراد في مواكب الأعراس، و استثمار كل الموارد الذاتية المتاحة قصد التأثير النشط، و ممارسة الضبط، و التعامل بعقلانية مع مرتكبي هاته المخالفات، لا سيما إذا كانوا من فئة الشباب الذين هم أقل إدراكا لخطورة ما يقومون به، و أكثر ميلا للمخاطرة، و ما رفضهم لمثل هذه القوانين كما أسفرت عليه الدراسة الحالية لأكبر دليل على ذلك.

و عليه فالنتيجة المتوصل إليها في دراستنا الحالية منطقية نوعا و ذلك أن الأفراد الراشدين لديهم من الخبرة ما يؤهلهم إلى الإستفادة من تجارب الآخرين الذين كانت نهايتهم مأساوية، و خاصة أن مختلف وسائل الإتصال تتحدث يوميا عن الخسائر المادية و البشرية الناجمة عن مختلف المناورات الخطيرة التي تحدث في مواكب الأعراس، كما أنهم أكثر قدرة على التنبؤ بالنتائج الإفتراضية للسكوت عن الآثار المترتبة على المخالفات المرتكبة في مواكب الأعراس، مما جعلهم يجزمون بضرورة سن قوانين ردعية قصد التأثير و التحكم المباشر في سلوك الأفراد، و عن طريق اختيار

أو تغيير الظروف البيئية، و التي بدورها تؤثر على السلوك، مما يجعلهم يضعون معايير شخصية لسلوكهم، و يقومون بتقييم سلوكهم بناء على هذه المعايير، و بالتالي يمكنهم بناء حافز ذاتي يدفع و يرشد السلوك.

جدول (5): يوضح الفروق في الاتجاهات نحو سن القوانين الردعية حسب متغير الحالة الاجتماعية.

الحالة الإجتماعية	العدد	المتوسط	الإنحراف المعياري	T	الفروق
أعزب	95	47.15	15.13	2.47	0.05
متزوج	47	53.36	11.69		

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول (5) وجود فروق في متوسطات اتجاهات الأفراد نحو سن القوانين الردعية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بدلالة الحالة الاجتماعية لصالح المتزوجين، بمعنى أن المتزوجون (53.36) يميلون إيجابا إلى الموافقة على سن قوانين ردعية أكثر من العزاب ويمكن تفسير النتيجة من جهة أن المتزوجين لديهم من المسؤوليات و الواجبات العائلية ما يلهيهم عن القيام بمثل هذه المجازفة و الإستمتاع بها، كما أن هاته المحطة قد مروا بها من قبل و بالتالي قد حققوا إشباعا نفسيا و إجتماعيا في مرحلة العزوبية، و بالتالي ليس لديهم مانع من سن قوانين ردعية وبالتالي العمل على التقيد بالقوانين ، في حين العزاب ما زال لديهم الرغبة في مجاراة الأعراس كما هي العادة التي ألفوها فظاهرة إحيائها ليست بحفل بقدر ما هي ظاهرة لها وزنها الاجتماعي والانفعالي لارتباطها بثقافته و هويته.

جدول (6): يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق في اتجاهات المواطنين حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	t	الدلالة
غير جامعي	**77**	**45.88**	**13.05**	**3.09**	**0.01**
جامعي	**65**	**53.14**	**14.90**		

من خلال النتائج المبينة في الجدول نجد بأنه توجد فروق بين متوسطات اتجاهات المواطنين نحو سن القوانين الردعية اذ بلغت قيمة ت 3.09 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 لصالح الجامعيين بمعنى أن الجامعيون يميلون إيجابا إلى الموافقة نحو سن القوانين الردعية أكثر من الأفراد غير الجامعيين بمختلف مستوياتهم، ونفسر النتيجة بان الجامعيين لديهم مستوى من الوعي والثقافة المرورية، و ذلك نتيجة للحملات التحسيسية و إدراكهم لمستوى الخطر الذي قد يلحق بالأفراد جراء التهور و الامبالاة.

مناقشة عامة: من خلال إجابات الأفراد نلاحظ أن أغلبية العينة مع اقتراح قانون ردعي لتنظيم موكب العرس، و عليه فإن الفرضية الأولى قد تحققت، أي أنه لدى المواطنين اتجاه ايجابي لسن قوانين ردعية في مواكب الأعراس، و يمكن عزو النتيجة المتوصل إليها أن أفراد العينة على وعي تام بمخاطر السلوكيات المرتكبة في مواكب الأعراس، كما أنهم يعايشون يوميا نواتج تلك التجاوزات التي تحدث في مواكب الأعراس كالوفيات، الإعاقات، الخسائر المادية... التي عرفت انتشارا كبيرا في الآونة الأخيرة، فإدراك الخطر و تأثيره السلبي على الأفراد، و اعتقادهم بأن الأساليب الردعية قد تقلل من تفاقم الظاهرة جعلهم يتبنون موقف ايجابي نحو سن تلك القوانين، و هذا ما أشار إليه (Fishbein,M et Ajzen,I, 1975, p302)

في نظريته السلوك المبرر، إذ يرى أن نية الشخص لتبني سلوك معين يتحدد بمواقفه حيال هـذا السـلوك و معتقداتـه الخاصة بعواقب هذا السلوك أي ما يترتب على هذا السلوك من نتائج إيجابية أو سلبية و تقييمه لنتائج أفعاله[8].

كما بينت النتائج تحقق الفرض الثاني بمعني أنه توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات العينة نحو سـن قـوانين ردعية حسب المتغيرات التالية (السن، الحالة الاجتماعية و المستوى التعليمي)، حي أن الراشدون والمتزوجـون و ذوي المستوى الجامعي هم الأكثر وعيا بخطورة السلوكيات الخطرة و آثارها السلبية على جميع الأصعدة الجسمية و النفسـية و الاجتماعية و الاقتصادية، و من ثم فهم مع اقتراح قوانين ردعية للحد من أخطار هاته السلوكيات المتهورة خاصة في ظل فشل السياسات التوعوية و الإرشادية للحد من تداعياتها، ويمكن تفسير النسبة المتبقية التي ترفض اقتـراح قـانون بإرجاعه لخصائص العينة إذ أن نسبة من العزاب و الغير جامعيين و المراهقين ترغب أن تجاري الأعراس بكل البذخ والتباهي بالسيارات الكثيرة والبهرجة في حين يمكن إدراج عدد قليل من السيارات لإحضار العروس بدلا مـن العـدد الغير محدود منها، زد على ذلك الدراجات و الخيالة التي تعرقل حركة المرور، و تأثر على التآزر الحسـي الحركـي للسائق مما ينعكس سلبا على سلوك القيادة الصحي.

أما عن الإجراءات المستخدمة لتنظيم المواكب نلاحظ من خلال إجابات العينة أن نسبة كبيرة منهم مع:

- ✓ منع الدراجات النارية من التواجد في موكب العرس.
- ✓ عقوبات وغرامات مالية لكل من يتجاوز قانون المرور في موكب العرس.
- ✓ سن قانون لتحديد عدد معين من السيارات و منع البارود.
- ✓ تحديد مسار خاص بمواكب الأعراس في الأماكن الحضرية.
- ✓ إلزامية سن تصريح لتنظيم مواكب الأعراس من الهيئات المختصة قد يقلل من حوادث المرور.
- ✓ فرض غرامات مالية معتبرة للأفراد الذين يتمايلون بسياراتهم في مواكب الأعراس.
- ✓ عقوبة السجن للأفراد الذين يسوقون تحت تأثير الكحول والمهلوسات قد يقلل من تفاقم حوادث المرور في مواكـب الأعراس.
- ✓ من المفيد جدا سن قانون يمنع استخدام طلقات البارود في مواكب الأعراس.
- ✓ فرض غرامات مالية لكل سائق يحمل شباب جالسين على حواف النوافذ.

قائمة المراجع:

[1]Fishbein, M.A etAjzen,I, (1975), **Belief, attitude, intention and behavior an introduction to theory and research**, Reading, M,A, Addison on Wesley.

[2]Samuelle N & al (1994), **Models of Health Behaviors and Compliance: Applications to Audiological Rehabilitation Research,** p380.

[3]Sylvie,R,E (2001), **Les modèles de comportements de santé**; Recherche en soins infirmiers N-6, pp 61-62

[4]حسين صديق (2012)، **الإتجاهات من منظور علم الإجتماع**، مجلة جامعة دمشق، مج 28، ع 3+4، ص 301.

[5]بوساحة عبلة،**اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو تطبيق النموذج الثقافي التنظيمي للنظرية z**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص18

[6]سهام ابراهيم كامل محمد (د، س)، **مفهوم الإتجاه**، مركز دراسات و بحوث المعوقين، جامعة القاهرة,

[7]هاشم محمد نور عبد الله المدني، **خفض الحوادث المرورية من خلال ضبط النظام و القانون**، مركز الإعلام الأمني، كلية الهندسة، جامعة البحرين.

[8]Fishbein, M.A et Ajzen,I, (1975), **Belief, attitude, intention and behavior an introduction to theory and research**, Reading, M,A, Addison on Wesley; p 302.